بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 07 فبراير 2019

مَظَاهِـرُ اخْتِـلَافِ القِـرَاءَاتِ

المنجي الأسود
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

مَظَاهِرُ اخْتِلَافِ القِرَاءَاتِ[1]

1ـ يمثّل هذا العمل الفصل الأوّل من الباب الثاني من كتاب "القراءات علماً من علوم القرآن"، تأليف: المنجي الأسود ـ منشورات مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ط1، 2017.

الملخّص:

تدبّر المؤلّف في هذا الفصل مظاهر اختلاف قراءات القرآن. وهذا ما أحوجه إلى تنزيل المبحث المذكور في ثلاثة فضاءات متكاملة هي على التوالي: الفضاء النظري (خاصّ بمصطلحات علم القراءات تحديداً)، والفضاء المدوّن والمكتوب (تضمّن أربعة ضروب من المصاحف: مصاحف الصحابة والتابعين، المصاحف العثمانيّة، المصاحف المخطوطة، المصاحف الحديثة)، والفضاء الشفوي والمسموع (تتبّع عيّنات من حضور الشفوي في المدوّن واستعراض بعض الظواهر الصوتيّة التي لا يمكن معرفتها إلّا عبر التحليل الصوتي).

لقد بيّن المؤلّف أنّ الإقرار بوجود علم القراءات يعني الإقرار بوجود الاختلاف الذي تمّ تكريسه عبر مقالة الأحرف السبعة في القراءات. ثمّ ذكّر بأنّ عدد القراءات توسّع على مستويي الاختيارات والطرق، خاصّة في القرنيْن الثالث والرابع للهجرة، على نحو اقتضى التعويل على عدد محدود جدّاً من القرّاء (دور أبي بكر بن مجاهد في هذا الباب). ثمّ استعرض صاحب الفصل وجوهاً من الاختلافات في القراءة بين مصاحف الصحابة والتابعين (عددها الجملي 22 مصحفاً حسب ابن أبي داود). ثمّ بيّن مساهمة آرثر جيفري (Arthur JEFFERY) في تعيين حجم الاختلاف بين ثلاث فئات من المصاحف القديمة. وقدّم المؤلّف بعد ذلك عيّنات من الاختلافات في القراءة التي حوتها بعض المصاحف المخطوطة (اختلافات منحصرة في التنقيط والرسم). واستعرض لاحقاً عيّنات من الاختلافات بين القراءات السبع والقراءات العشر، فضلاً عن الاختلاف الذي يظهر في الاختيار الواحد. وتأكّد للمؤلّف أنّ الاختلاف في الروايات المنقولة عن حفص عن عاصم مقتصر على النَقْط بنوعيْه (نَقْط إعجام ونَقْط الإعراب). وأكّدت خاتمة هذا الفصل أنّ الإحاطة بكلّ القراءات صعبة للغاية، لأنّها تستدعي تحقيق كلّ ما وصلنا من المصنّفات (المخطوطة والمطبوعة) المتضمّنة للقراءات تحقيقاً علميّاً.

******

نقصد بمظاهر اختلاف القراءات المعنى البسيط، الذي يستدعي تعداد هذه التجلّيات، وبسطها بسطاً مختزلاً، مع التمثيل لها بنماذج، ولكن دون إغفال وجه من وجوه الاختلاف. وكان لا بُدّ من تحديد الفضاء الذي تجسّدت فيه تلك المظاهر لتحقيق هذا المطلب، وقد تبيّن لنا أنّه فضاء متعدّد يمكن حصره في ثلاثة أقسام:

ـ الفضاء النّظري: الذي تدور في فلكه مصطلحات العلم، ومفاهيمها، والقواعد التي انبثقت منها، وتأسّست عليها، بداية من نشأة القراءات علماً من علوم القرآن، وصولاً إلى استوائها في السياج الذي حدّده لها علماء القراءات المتأخّرون.

ـ فضاء المدوّن والمكتوب: جمعت فيه كلّ المصاحف، وهي أربعة أنواع:

1- **مصاحف الصحابة والتابعين.**

2- **المصاحف العثمانيّة.**

3- **المصاحف المخطوطة.**

4- **المصاحف الحديثة.**

ـ فضاء الشفوي والمسموع: ويمكن أن ننظر، من خلاله، إلى حضور المشافهة في التدوين، إضافة إلى الظواهر الصّوتيّة التي لا تتيسّر معرفتها إلّا بالنطق والسماع. ونقصد بذلك مظاهر الاختلاف الصوتيّة، التي أثِرَتْ عن القرّاء السبعة، ورواتهم، أو حتّى عن بعض الصّحابة والتابعين.

1- مظاهر اختلاف القراءات الدَّالَّة عليه مصطلحاتُ العلم:

فإذا كنّا، في الفصل الثاني من الباب الأوّل، قد قسّمنا مصطلحات العلم إلى مصطلحات تأصيليّة، وأخرى إجرائيّة، فإنّ هذا التحديد قد ساعدنا على رسم خارطة تظهر لنا بوضوح مظاهر اختلاف القراءات في المصطلحات.

أ- الاختلاف الذي يظهر في المصطلحات التأصيليّة:

فالاختلاف يظهر، أوّلاً، في المصطلح الأمّ «**القراءات**»؛ لأنّه صار إلى المتعدّد، على الرغم من بقاء مصطلح «**القرآن**» واحداً، والحال أنّهما مشتقّان من الجذر نفسه، وكلاهما مصدر لفعل:

«**قرأ**»: **قرأ** ← **القرآن**
↓ ↓
القراءة ← **القراءات**

ومن ثمّ، فإنّ العلم مؤسَّسٌ على الاختلاف، ومشرِّعٌ لوجوده؛ إذ لا معنى لعلم القراءات دون وجود الاختلاف. وهو اختلاف تؤسِّسُ له المصطلحات الأخرى أيضاً. فهو يظهر في حديث الأحرف السبعة من خلال ورود لفظ الحرف في صيغة الجمع، التي تؤكّدها إضافة العدد سبعة، وسواء أكان هذا العدد حقيقةً أم مجازاً، لا يغيّر من حقيقة الاختلاف التي دلّ عليها، فهو يفيد التعدّد، بل إنّ صورته المجازيّة تعمّق الاختلاف؛ لأنها تدلّ على الكثرة. وهي كثرة تجلّت في أنواع القراءة المتراوحة بين المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشّاذّ، وصولاً إلى المدرج والموضوع، وعبّر عنها تعدّد الاختيارات، وإذا اكتفينا بالقراءات السّبع، فافترضنا أنّ لكلّ قارئ أربعة رواة، وأنّ لكلّ راوٍ أربع طرق، فإنّ العدد الجملي لكلّ هؤلاء -باعتبارهم قرّاء بالمعنى العام للتسمية- يساوي سبعة وأربعين ومئة قارئ:

القرّاء عامّة	عددهم في كلّ رتبة	العَدد الجملي
القرّاء المختارون	سبعة	7
الرّواة	أربعة لكلّ قارئ	28
أصحاب الطرق	أربعة لكلّ راوٍ	112
العدد الجملي لكلّ القرّاء		147

ويمكن أن نتخيّل العدد الجملي لهم إذا كان المختارون خمسين قارئاً مثلما جاء في كتاب أبي القاسم الهذلي: (**القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**)، أو ستاً وستين قارئاً، حسب القائمة التي حدّدناها استناداً إلى بعض المصادر. وإذا كان لكلّ واحد منهم عشرون راوياً، ولكلّ راوٍ عشرون طريقاً، فعددهم الجملي سيتجاوز عشرين ألفاً من القرّاء يستحيل ضبط الرّوايات فيما بينهم وعنهم ضبطاً صحيحاً، لذلك كان من الضّروري أن نفهم الأسباب الحقيقيَّة التي دفعت بابن مجاهد إلى أن يضرب صفحاً عن الاختيار، وأن يهتمّ

بقراءات أهمّ من سبقه من المختارين[1]، وأن يقتصر على قراءات عدد ضئيل جدّاً منهم، وأن نرى أنّ النقد، الذي وجّهه إلى مؤسّسة القراءة، وصدّر به كتاب السبعة في القراءات إنّما هو نقد فرضته طبيعة الإحراجات التي ترتّبت على واقع شهد تضخّماً لا مثيل له في تاريخ القراءات لتلك المؤسّسة. وعلى الرّغم من أنّ وظيفة ذلك النقد كانت تبريريَّة، الهدف منها إعطاء المشروعيّة لاختيار سبع قراءات من بين أكثر من ثمانين قراءة، فإنّه قد عبّر تعبيراً بليغاً عن حجم الأزمة، التي مرّ بها علم القراءات في القرنين الثالث والرّابع الهجريين: فقد اتّجهت القراءات نحو التوسّع على مستويين: مستوى الاختيارات، ومستوى الطرق التي عملت على رواية تلك الاختيارات. ويبدو المستوى الثاني أكبر حجماً؛ لأنّ القارئ/ المختار واحد، ولأنّ وجوده مرتبط بالزّمان والمكان بينما طلبته/ رواة الطرق لا يمكن حصرهم، أو الإحاطة بعددهم، مع تأخّر الزّمان، واتّساع المكان. وهو الأمر الذي أراد ابن مجاهد أن يضع حدّاً له، لذلك كان انتخاب عدد من القرّاء وفق شروط معيّنة هو الكفيل وحده بالسّيْطرة على أهمّ أسس العلم وحمايته من التلاشي الناتج عن التعدّد المؤدّي إلى مزيد من الاختلاف. وهذه الشروط هي: القلة في العدد [سبعة أو عشرة]، والتمثيل الجغرافي وفق تراتبيّة الأهمّيّة الدينيّة والاجتماعيّة والثقافيّة للأقاليم [المدينة + مكّة + البصرة + الكوفة + الشام].

وعلى الرّغم من أنّ علماء القراءات حاولوا، قصارى جهدهم، أن يُسيطروا على هذا الكمّ الهائل من الرّوايات، فقنّنوا العلم، وحصروا موضوعه في **الأداء** فقط، فإنّ مجالات الاختلاف بقيت متوافرة، ولكنّها انحسرت في الأغلب في الظواهر الصّوتيّة، التي حفظت عن القرّاء العشرة في الكتب المهتمّة بتدوين تلك الاختلافات. أمّا غيرها من المصنّفات، فلم تستطع يَدُ التسييج الوصول إليها؛ لأنّها تعمل وفق منهج مغاير. فمصنّفات التفسير، على سبيل المثال، اضطرّت إلى استدعاء أغلب مظاهر اختلاف تلك القراءات؛ لأنّها تحتاج إليها في تجلية مفهوم النصّ وتفسيره. وسنرى لاحقاً كيف أنّها عَدَّت عدداً من تلك القراءات جزءاً من النصّ التفسيريّ نفسه.

ب- الاختلاف الذي يظهر في المصطلحات الإجرائيّة:

كنّا قد فصّلنا القول في جانب من مظاهر هذا النوع من الاختلاف، الذي أدرجناه ضمن المصطلحات الإجرائيَّة. وهو نوع تظهر فيه أكثر الاختلافات الصوتيَّة في أداء النّصّ القرآني كـ: **الإدغام الكبير، والإدغام الصغير، والإمالة، والإخفاء، والإظهار، والفصل والوصل، والوقف والابتداء ...إلخ. وقد جمعها علماء القراءات في أبواب خاصّة بها فسمّوا بعضها بـ: الأصول، وبعضها الآخر بـ: فرش الحروف**. ولا

1- كما أشرنا في الباب السابق إلى أنّ الاختيار تراجع بحدة في عصر ابن مجاهد، ولم يظهر، بعد القرن الذي توفي فيه، إلا اثنان فقط من أصحاب الاختيار، وهما: مكي بن أبي طالب القيسي، وأبو القاسم الهذلي، الذي ألف كتاباً في القراءات ضمّ فيه خمسين قارئاً، فإذا افترضنا أنّ لكلّ مرتبة اثنين، فإنّ عدد الأوجه سيصل إلى عشرة آلاف. وهذا عدد لا يمكن ضبط ما قرأ به، خاصّة وأنّ الاختلاف يبدو دائم الحضور في كلّ الأوجه.

نودّ، هنا، أن نعرض شيئاً من هذا الاختلاف الذي كان المادّة الأكثر حضوراً في كتب القراءات بقدر ما نودّ أن ننبّه إلى أنّ أهميته لا يمكن أن تحجب قيمة المظاهر الأخرى، التي لم تعرها تلك الكتب اهتماماً نظراً إلى طبيعة المنهج الذي بُنِيَت عليه. وقد أشرنا سابقاً إلى اختلاف القرّاء في كيفيّات التلفّظ بالقراءات، فتراوحت اختياراتهم بين **الحَدر**، و**التحقيق**، و**التدوير**. وهنا، يصبح حضور الكتابة ضئيلاً جدّاً، على الرّغم من أنّ القارئ يمكنه أن يكون في وضعيّة تلفظ بالمكتوب.

2- الاختلاف الذي يظهر في مصاحف الصحابة والتابعين:

دوّنت كتبُ شواذ القراءات، وبعضُ الكتب المهتمّة بالمصاحف، هذا الاختلافَ. أمّا كتب القراءات، فمن الطبيعي أن لا تهتم به بحكم منهجها المنصبِّ أساساً على ضبط مظاهر الاختلاف في القراءات الثلاث/السبع/العشر/الأربع عشرة أصولاً وفروعاً.

ويُعدّ كتاب (**المصاحف**) لابن أبي داود من أهمّ المؤلفات القديمة في هذا المجال؛ فقد خصّص آخر الجزء الثاني منه، والقسم الأكبر من الجزء الثالث، لعرض مظاهر اختلاف مصاحف الصحابة ومصاحف التابعين؛ فنسب عشرة مصاحف إلى الصحابة، وهي مصاحف: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير (ت 73هـ)، وعبد الله بن عمر (ت 73هـ)، وعائشة، وحفصة، وأمّ سلمة (ت 59-61هـ) زوجات الرسول.

كما نُسِب اثنا عشر مصحفاً إلى التابعين، وهي مصاحف: عبيد بن عمير الليثي (ت 74هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت 115هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت 104هـ)، ومجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير (ت 95هـ)، والأسود بن يزيد (ت 75هـ)، وعلقمة بن قيس (ت بعد 60هـ، وقيل بعد 70هـ)، ومحمّد بن أبي موسى (ت؟)، وحطان بن عبد الله الرقاشي (ت بعد 70هـ)، وصالح بن كيسان (ت بعد 140هـ)، وطلحة بن مصرف، وسليمان بن مهران الأعمش.

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن أبي داود، نسبت بعض التفاسير عدداً من المصاحف الأخرى، التي يظهر فيها اختلاف القراءات فيما بينها، إلى سالم بن معقل مولى أبي حذيفة (ت 12هـ)، وأنس بن مالك (ت 91هـ)، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري (ت 52هـ) من الصحابة، ومصاحف الربيع بن خثيم (ت 61-63هـ)، وحجر (ت؟)[2]، والحسن البصري، ويحيى بن يعمر (ت 129هـ)، ومحمّد بن سيرين (ت

2- قال السيوطي: «وفي مصحف حجر...»، السيوطي، الدر المنثور، ج8، ص695. ولم يذكر في غير هذا التفسير، ولم تمكننا هذه الإشارة من تحديد هويته فضلاً عن تاريخ وفاته.

110هـ)، والحارث بن سويد (ت بعد 70هـ) صاحب ابن مسعود، وأبي صالح (ت 197هـ)[3]، ونافع.[4] ويظهر أنّ جميع هذه المصاحف ملكٌ خاص لأصحابها[5]؛ لذلك تميّزت عن المصحف العثماني، وإن تعدّدت نسخه باختلافها الكبير عنه وفق ما حفظته كتب التفسير والقراءات.

وعلى هذا الأساس، يجب أن يستحضر الحديث عن الاختلاف بداهة النّص الرّسمي المدوّن، بقطع النظر عن مظاهر الاختلاف الأخرى، التي ستظهر داخل هذا النصّ ذاته؛ إذ هو المصحف الوحيد الرّسمي الذي أشرفت الدولة على نسخه؛ لذلك ليس من الخطأ المنهجي أن نقارن العديد من تلك المصاحف الشخصيّة بالمصحف الإمام، حتى وإن كانت قد دُوِّنت قبل تدوينه؛ لأنّه ألغاها، وأُلغيت معها كلّ مظاهر الاختلاف التي تضمّنتها. ولهذا السبب تعامل معها علماء القرآن تعاملاً يبدو ثانويّاً بحكم تعويلهم الأساسي على المصحف الرّسمي. ولكنّ ذلك لا يعني أنّ هذا التّعامل الثانوي أدّى بهم إلى إهمالها؛ بل إنّها بقيت، على الرغم من إعدامها، مبثوثة في النصوص التفسيريّة وغيرها من مصنّفات علوم القرآن.

وقد وثّق المستشرق الأسترالي آرثر جيفري (**A. Jeffery**) أغلب هذه المصاحف، وجمع ما أُثِرَ عن أصحابها من اختلافات، بل إنّه جمع، في العديد من الأحيان، ما أُثِرَ عنهم من قراءات دون أن يميّز بين الاختلافات المرويّة عنهم من هذه المصاحف والقراءات التي سُمع أنّهم قرؤوا بها؛ أي بين الاختلافات المكتوبة والمرويّة؛ إذ لا يعني أنّ القراءة التي قرأ بها ابن مسعود أو غيره قد وُجِدَت فعلاً في مصحفه.

ويمكن أن نقف على حجم هذه الاختلافات انطلاقاً من النظر في أهمّ المصاحف بالعودة إلى مؤلف جيفري (**A. Jeffery**) الذي قسّمه إلى ثلاثة أقسام: المصاحف الأولى، والمصاحف الثانية، ومصاحف غير منسوبة. وتساوي مجتمعةً أكثرَ من ثمانية وعشرين مصحفاً نسبت أغلب الاختلافات فيها إلى مصحف عبد الله بن مسعود، ثمّ مصحف أبيّ بن كعب، ثمّ مصحف علي بن أبي طالب. ومثلت القراءات، التي أثبتها جيفري (**A. Jeffery**) في هذه المصاحف الثلاثة، قرابة نصف الكتاب، امتدّت من الصفحة الخامسة

3- إذا كان أبو صالح هذا صاحب عكرمة بن سليمان، فهو شعيب بن حرب أبو صالح المدائني (ت 197هـ)، قرأ القرآن على حمزة.

4- المصنّف الوحيد الذي ذكر هذا المصحف هو النسفي (ت 710هـ) في سياق تفسير الآية (24) من سورة الشورى (42)، مشيراً إلى أنّ الواو، التي سقطت في الفعل «يمح» في الآية المذكورة من المصحف الإمام، ثابتة في مصحف نافع. انظر: النسفي، تفسير مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ضمن حاشية، تفسير الخازن (ت 741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، مكتبة المتنبي، بغداد، (د.ت)، ج4، ص102. هذا ولم نعثر على قراءة لنافع تدلّ على أنه قرأ بإثبات الواو فيها. وقد أثبت جيفري هذه المعلومة في الآية 18 من سورة العلق 96، وكان من المفترض أن يذكرها في الشورى 24/42:

Arthur Jeffery, Materials, for the history of the text of the Qur>an, the old codices, .p. 342 فالفرق بين الآيتين واضح؛ إذ تعلق إثبات الواو في مصحف نافع حسب النسفي بالفعل «يمح»، بينما أثبتها جيفري في مصحف نافع متعلقاً بالفعل «يدع».

5- ذكر الألوسي (ت 1270هـ) أنّ قراءة «قُطَّ مِنْ دُبُر» وجدت في مصحف المفضل بن حرب [كذا] بدل {قُدَّ مِنْ دُبُر} [يوسف 28/12]. الألوسي، تفسير روح المعاني، ج12، ص218. وهذا الأمر يحتاج إلى تدقيق؛ لأنّ العديد من التفاسير أثبتت أنّ المفضل قرأ تلك القراءة في مُصْحَفٍ [نكرة]. انظر، على سبيل المثال: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص171. وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص296.

والعشرين إلى الصفحة الثانية والتّسعين بعد المئة من جملة قرابة خمس وعشرين وثلاثمئة صفحة مخصّصة لذكر قراءات كلّ المصاحف.

وتجدر الإشارة إلى أنّه أثبت أيضاً العديد من القراءات الموافقة لقراءة حفص أو قراءة بعض القرّاء من السبعة، كما أنّ الاختلافات لم تشتمل على كلّ الآيات، ولا كلّ السّور؛ إذ لم يثبتها القدامى لأنّه لم يصلهم منها إلّا ما وصلهم، أو لأنّها كانت خالية من الاختلاف. وقد اشتملت الاختلافات في سورة البقرة (2)، من مصحف ابن مسعود، على مئة آية من جملة مئتين وستّ وثمانين آية، حسب المصحف برواية حفص. كما سقط من هذا المصحف سورتا الفلق (113) والناس (114).

أمّا مصحف أبيّ بن كعب، فقد تضمّن ما عُدَّ سورتين زائدتين هما: «**سورة الخلع**»، و«**سورة الحفد**». وقد قرأ بهما ابن مسعود، وابن عباس، وأنس بن مالك، وتضمّنهما أيضاً مصحف ابن مسعود، ومصحف حجر، وهما:

- «**سورة الخلع**»: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الخَيْرَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ**».

- «**سورة الحفد**»: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنَّ عَذَابَكَ بِالكُفَّارِ مُلْحَقٌ**»[6].

وأضاف السيوطي، بعد أن عرض ما عُدّ سورتان مباشرةً، ما يأتي: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ لَا تَنْزَعْ مَا تُعْطِي وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجِدّ مِنْكَ الجِدّ سُبْحَانَكَ وَغُفْرَانَكَ وَحَنَانَيْكَ إِلَهَ الحَقِّ**»، فإذا كانت نصّاً لما عُدّ سورة أخرى، كما هو ظاهر في الخبر الذي أورده السيوطي، فلماذا لم يُشِرْ إليها أحدٌ غيره؟

3- الاختلاف بين المصاحف العثمانيّة:

إذا كانت تجلية المظهر السابق قد بُنِيَت على أساس المقارنة بين المصحف الإمام، باعتباره المدوَّن الرَّسمي، والمصاحف الشخصيّة، فإنّ المظهر الثالث من مظاهر الاختلاف يقوم على المقارنة أيضاً، ولكنّها مقارنةٌ أطرافُها المصحف الإمام نفسه؛ إذ هو جمع في صيغة المفرد. ولعلّ القول بالمصحف الإمام يوهم بأنّه واحد، وهو ما دلّ عليه هذا المركّب النعتي، الذي صيغ طرفاه في المفرد. فالحقيقة أنّ المصحف الإمام مصاحف اختلف في عددها: أهي أربعة، أم خمسة، أم ستة، أم سبعة، أم ثمانية. وقد ارتبطت هذه المصاحف بأسماء

6- السيوطي، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، ج8، ص697.

الأمصار، التي بعث بها إليها. لذلك استبعد بعض الدّارسين أن تكون ثمانية، مستثنياً اليمن والبحرين؛ لأنّه لا وجود لها ضمن ما ذكرته المصادر[7]، مؤكّداً أنّها ستّة، وهي: مصحف عثمان الذي خصّ به نفسه، والمصحف الذي بعث إلى مكّة، ومصحف المدينة، والمصحف الشامي، والمصحف الكوفي، والمصحف البصري.

لكنّ هذه التسميات ليست الوحيدة التي أطلقت عليها؛ إذ ذكر المصحف الحمصي، ومصاحف أهل العالية، ومصاحف أهل العراق، وغيرها، وهي تسميات لا تخرج عن التسميات الأولى، فمصاحف أهل العراق، على سبيل المثال، تعني مصحف الكوفة مع مصحف البصرة. وجُمعَا معاً لأنّهما اتفقا في الرّسم في الموضع الذي تعلّق به ذكرهما. ومصحف أهل الحجاز يُقصد به مصاحف أهل العراق، ومكّة، والمدينة ...إلخ.

وقد عقد العديد من المصنّفات المهتمّة بالمصاحف فصولاً خاصة بعرض مظاهر الاختلاف بينها، من ذلك ما تضمّنه كتاب المصاحف لابن أبي داود من **باب اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام**[8]، مثل اختلاف أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، في رسم تسعة عشر لفظاً في مواضع مختلفة من المصحف الإمام. وهي:

	مصاحف		
موضع الاختلاف	المدينة	البصرة	الكوفة
البقرة 132/2	«وَأَوْصَى بِهَا»	(وَوَصَّى بِهَا)	(وَوَصَّى بِهَا)
آل عمران 133/3	«سَارِعُوا»	(وَسَارِعُوا)	(وَسَارِعُوا)
المائدة 54/5	«مَنْ يَرْتَدِدْ»	(مَنْ يَرْتَدَّ)	(مَنْ يَرْتَدَّ)
الأنعام 63/6	«لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا»	«لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا»	(أَنْجَانَا)
التوبة 107/9	«الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا»	(وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا)	(وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا)
الكهف 36/18	«خَيْرًا مِنْهُمَا»	(خَيْرًا مِنْهَا)	(خَيْرًا مِنْهَا)
الشعراء 217/26	«فَتَوَكَّلْ»	(وَتَوَكَّلْ)	(وَتَوَكَّلْ)
غاقر 26/40	«وَ أَنْ يُظْهِرَ»	(أَوْ أَنْ يُظْهِرَ)	(أَوْ أَنْ يُظْهِرَ)
الشورى 30/42	«بِمَا كَسَبَتْ»	(فَبِمَا كَسَبَتْ)	(فَبِمَا كَسَبَتْ)

7- قال ابن العربي في أحكام القرآن: «فأمّا مصحف [كذا] اليمن وَالبَحْرِيْن فلم يُسْمَعْ لهُما خبر». ابن العربي، أحكام القرآن، ج2، ص613.

8- ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص39-49.

الزخرف 71/43	(مَا تَشْتَهِيهِ)	«مَا تَشْتَهِي»	«مَا تَشْتَهِي»
الحديد 24/57	«اللَّهَ الْغَنِيُّ»	(فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ)	(فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ)
الشمس 15/91	«فَلَا يَخَافُ»	(وَلَا يَخَافُ)	(وَلَا يَخَافُ)
الأنبياء 4/21	«قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ»	«قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ»	(قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ)
الإسراء 93/17 + المؤمنون 112/23 + الجن 20/72	قال ابن أبي داود في هذه الآيات: وفي سورة الجن 20/72 اختلفوا كلهم فيها: «قَالَ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي» يقولون «قَالَ» و(قُلْ)، وفي بني إسرائيل [الإسراء 93/17]: «قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي» و(قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي)، وفي المؤمنون 112/23: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ) و«قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ»		
المؤمنون 23/85-87-89	(للهِ للهِ للهِ)	«للهِ اللهُ اللهُ»	(للهِ للهِ للهِ)
يس 35/36	(وَمَا عَمِلَتْهُ)	(وَمَا عَمِلَتْهُ)	«وَمَا عَمِلَتْ»[*1]
الأحقاف 15/46	«حَسَنًا»	«حَسَنًا»	(إِحْسَانًا)
محمّد 18/47	(أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً)	(أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً)	«أن تأتهم بغتة»
الإنسان 15/76-16	«قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ»	«قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ»	«قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا»[*2]
فاطر 33/35	(وَلُؤْلُؤًا)	«وَلُؤْلُؤٍ»	(وَلُؤْلُؤًا)

والملاحظ أنّ أغلب هذه الاختلافات اقتصرت على زيادة حرف، أو نقصانه، وأكثر الحروف التي لاحظنا زيادتها، أو نقصانها، هي الألف [في أكثر من ثماني آيات]، ثمّ الهمزة [ثلاث آيات]، ثمّ الهاء [في آيتين]، ثمّ الواو [في آيتين]، ثمّ الدال، والفاء، والياء [آية واحدة لكلّ منها].

كما لاحظنا اختلافاً باستبدال حرف مكان آخر كالذي في الشعراء (217/26) والشمس (15/91)؛ إذ وقع الاستبدال بين حرفي الفاء والواو فيهما. لكنّ اللّافت للانتباه هو وجود اختلاف بالزيادة والنقصان في آية واحدة بحرفين، وهي أكبر زيادة من بين كلّ الاختلافات، وتمثلت في ضمير المفرد الغائب المنفصل «**هو**». وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الاختلافات تمثّل الجزء الأكبر ممّا سجّله ابن أبي داود من الاختلافات الواردة بين كلّ المصاحف العثمانيّة[9].

9- راجع أيضاً: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص41 وما يليها، في ما يخصّ الاختلاف بين المصاحف العثمانيّة الأخرى، مقارنة بمصحف عثمان.

*1- قراءة حفص المثبتة في مصحف المدينة موافقة لمصحفي أهل المدينة والبصرة.

*2- هاتان القراءتان مخالفتان لقراءة حفص التي هي (**قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ**) [الإنسان 15/76-16] بغير ألف في اللفظين.

4- الاختلاف الذي يظهر بين المصاحف المخطوطة:

أمكن لنا الاطّلاع على مصحفين كنّا قد عرّفنا بهما في الفصل الثالث من الباب الأوّل. أوّلهما مصحف أمة الله فاطمة، وثانيهما المصحف المذهّب. وقد أمكن لنا، بعد النظر فيهما، أن نرصد العديد من مظاهر الاختلاف سواء في رسم الخطّ أم مضمون القراءة التي دلّت عليها الألفاظ.

يتميّز المصحف المذهّب عن مصحف أمة الله فاطمة بحالته الجيّدة، فأوراقه كلّها كاملة وواضحة الخطّ، باستثناء بعض المواضع التي أخطأ الناسخ فيها؛ فشطب، وأعاد الكتابة، بما يوافق القراءة التي اعتمدها في نسخ الكتاب. ولئن كان حجم الاختلاف فيهما كبيراً، فإنّنا اقتصرنا، هنا، على عرض نماذج ممّا وقفنا عليه في سورة البقرة (2)، وقد أجملنا عدداً من الاختلافات التي تضمنتها سورة البقرة (2) في الجدولين الآتيين:

الجدول الأوّل: **أمثلة من مظاهر الاختلاف في مصحف أمة الله فاطمة** [مخطوط]

مصحف المدينة برواية حفص	مصحف أمة الله فاطمة	ملاحظات
(**وَلَا يُقْبَلُ**) البقرة 48/2	«**تُقْبَلُ**»	قراءة سبعية
(**وَاعَدْنَا**) البقرة 51/2	«**وَعَدْنَا**»	قراءة عشرية
(**آمَنَّا**) البقرة 76/2	«**أمنّا**»	لم يقرأ بها أحد
(**تَعْمَلُونَ**) البقرة 85/2 و149	«**يَعْمَلُونَ**»	قراءة سبعية في الموضعين
(**قَضَى**) البقرة 117/2	«**قَضَا**»	انفرد برسمها
(**تَقُولُونَ**) البقرة 140/2	«**يَقُولُونَ**»	سبعية والطبري يَعدّ القراءة بالتاء شاذة
(**نَرَى**) البقرة 144/2	«**نَرَا**»	انفرد برسمها
(**آمَنَ... آتَى... السَّائِلِينَ**) البقرة 177/2	«**أَمَنَ ... أَتَى.... السَايِلِينَ**»	انفرد برسمها في الألفاظ الثلاثة
(**سَعَى**) البقرة 205/2	«**سَعَا**»	انفرد برسمها
(**يَقُولَ**) البقرة 214/2	«**يَقُولُ**»	قراءة سبعية
(**الْعَفْوَ**) البقرة 219/2	«**العَفْوُ**»	قراءة سبعية
(**وَصِيَّةً**) البقرة 240/2	«**وَصِيَّـةٌ**» بالرفع	قراءة سبعية والطبري لا يجيز قراءة النصب
(**جَاوَزْنَهُ**) البقرة 249/2	«**جَاوَرَهُ**» بالراء	لم يقرأ بها أحد

(دَفْعُ) البقرة 251/2	«دِفَاعُ»	قراءة سبعية
(نُنْشِزُهَا) البقرة 259/2	«تُنْشِرُهَا»	كذا وهي لا تناسب اللفظ الذي يليها والذي قرئ بالنون

الجدول الثاني: **أمثلة من مظاهر الاختلاف في المصحف المذهّب[10] [مخطوط]**

مصحف المدينة برواية حفص	المصحف المذهّب	ملاحظات
(بَلَاءٌ) البقرة 49/2	«بلـوٌ»	انفرد برسمها
(إِنْ شَاءَ) البقرة 70/2	«إِنْشَاءَ»	انفرد برسمها
(لَا شِيَةَ) البقرة 71/2	«لَا شِيَتَ»	انفرد برسمها
(إِنْ كَانَتْ) البقرة 94/2	«إِنْكَانَتْ»	انفرد برسمها
(وَلَبِئْسَ مَا) البقرة 102/2	«وَلَبِئْسَمَا»	انفرد برسمها

يظهر الجدولان الاختلافات التي وقفنا عليها في سورة البقرة (2)، ولعلّها كانت أكثر من ذلك في مصحف أمة الله فاطمة؛ لأنّه منقوص بسبب سقوط الورقات الأولى منه. وفي العموم لم تخرج الاختلافات فيه عن أحد أمرين: اختلاف في الرّسم، واختلاف في التنقيط. وعلى الرغم من أنّ الخطّ في المصحف المذهّب يبدو ذا جودة عالية، فإنّ خطّاطَه قد بدا على حفظه للنصّ القرآني كثيرٌ من الاضطراب، ما جعله يُسقط الكثير من الألفاظ، ويضيف أخرى مكانها. لكن يظهر أنّ المراجعة، التي أجريت على هذا المصحف، قد تداركت الكثير من مواضع الاضطراب إمّا بمحو ما عَدَّته خطأ باللّون الأسود، ثمّ كتابة القراءة الرّسميّة فوق المكان الذي مُحي، أو بشطب الخطأ بخطّ أحمر يكاد لا يظهر. أو بإضافة النقص فوق المكان الذي يفترض أن يثبت فيه، أو بكتابته في الهامش على يمين الآية، أو شمالها.

ويظهر تفرّد المصحف المذهّب في رسم بعض الألفاظ مهمّاً؛ لأنّه سيؤكّد حضور المشافهة في هذه الكتابة. وهو ما سننظر فيه في الفصل التالي. ونودّ أن نشير، هنا، إلى أنّ الاختلافات الواردة في المصحفين تؤكّد أنّهما لم يُكتبا على ما وافق قراءة حفص عن عاصم، فهي تبدو أقرب إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء، وخصوصاً مصحف أمة الله فاطمة، الذي لاحظنا، في كثير من ألفاظه، إثبات الإدغام، وهو من أهمّ مميزات قراءته.

10 نودّ أن نشير، هنا، إلى وجود اختلافات أخرى لم نشأ أن ندرجها في الجدول؛ لأنّها تحتاج إلى دراسة خاصّة، مثل الذي ورد في الآية **(وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)** [البقرة 174/2]؛ إذ كتبت «**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ**» بزيادة **(وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ)** [آل عمران 77/3]، لكنّ هذه الزيادة شطبت بخطّ أحمر يكاد لا يُرى. وقد تكرّر هذا الشطب، وبطرق مختلفة، في العديد من الآيات. وفي مثل هذه الحالات وجب تحديد من قام بمراجعة هذا المصحف وتصحيحه، أهو الناسخ نفسه الذي كتبه، أم هو شخص آخر؟

5- الاختلاف الذي يظهر في المصاحف المطبوعة:

تتميّز المصاحف الحديثة بنسخها عن طريق الطباعة، بعد أن تكتب على يدي خطاط يتقن الخطّ، وله دراية بالرّسم العثماني. وأكثر القراءات انتشاراً رواية حفص عن عاصم، ورواية ورش عن نافع، ورواية قالون عن نافع. وقد وقفنا على مصحف برواية أبي عمر الدوري عن أبي عمرو بن العلاء. كما وقفنا على مصحف من طريق أبي يعقوب المعروف بالأزرق (ت 240هـ) برواية ورش عن نافع. وهو المصحف الوحيد الذي أشار فيه القائمون على طبعه إلى صاحب الطريق. بينما اكتفى غيرهم في المصاحف الأخرى التي وقفنا عليها بذكر الراوي عن القارئ فقط. فإذا أمكن أن تطبع المصاحف استناداً إلى الطرق والروايات عن القرّاء السبعة، ناهيك عن القرّاء العشرة، فإنّه سيكون لدينا مصاحف متغايرة بأشكال متفاوتة، وسيكون الاختلاف أمراً حتميّاً، وبحجم أكبر ممّا هو عليه الآن، بما أنّ المهتمّين بطبعها ملزمون بإثبات ما رواه صاحب الطريق عن الراوي عن القارئ.

لذلك من غير الضّروري أن نعرض تلك الاختلافات، بما أنّنا سنجلّي مظاهرها لاحقاً في ما يظهر من الاختلاف لدى هؤلاء القرّاء. وغاية ما نودّ الوقوف عليه، هنا، أن نقيم مقارنة بين الرّسم في مصحف المدينة النبويّة المطبوع بتاريخ (1405هـ)، والرّسم في مصحف دار القرآن الكريم، الذي طُبِع في إيران سنة (1370هـ). وتجدر الإشارة إلى أنّ كليهما برواية حفص عن عاصم.

واهتمامنا بالرّسم لا يُعدّ أمراً ثانويّاً؛ بل يَعدّه المهتمّون بالقراءات جزءاً منها لا يتجزّأ. ومنذ أن نشأ العلم ارتبطت قراءة كلّ قارئ في العموم بالمصحف الذي بُعث به إلى مصره؛ فنافع قرأ في مصحف المدينة، وابن عامر قرأ في المصحف الشامي... إلخ.

وعلى الرغم من أنّنا تعوّدنا أن تكون المصاحف الحديثة متفقة في الرّسم، وتحديداً إذا كانت على رواية واحدة، فإنّ المصحف المطبوع في إيران قد خالف مصحف المدينة النبويّة في كثير من المواضع، ولاسيّما منها في إثبات الألف مرتبطاً ارتباطاً ماديّاً بباقي الحروف، باعتباره جزءاً من جسم اللفظ. كما خالفه في رسم الهمزة، على الرّغم من أنّهما برواية حفص عن عاصم، ومن الأمثلة على هذا الاختلاف:

أمثلة من رسم الألف في	
مصحف المدينة النبويّة	مصحف طهران
العَلَمِين	العَالَمِين
مَـٰلِك	مَالِك
الكِتَـٰب	الكِتَاب
غِشَـٰوَة	غِشَاوَة
يُخَـٰدعون	يُخَادِعون
يَـٰأَيُّهَا	يَـاءَيُّهَا

أمثلة من رسم الهمزة في	
مصحف المدينة النبويّة	مصحف طهران
إيَّاكَ	اِيَّاكَ
أنْعَمْتَ	اَنْعَمْتَ
ءأنْذَرْتَهم	ءاَنذرتهم
مَا أَمَر	ما اَمَر

ما يظهره هذان الجدولان، إذاً، قرب مصحف طهران من الرّسم الإملائي، مراعياً، في الأغلب، رواية حفص؛ إذ الكثير من الكلمات، التي حوّر رسمها، كانت تحتمل أكثر من قراءة في الرّسم الأوّل، وقد قُرِئَ بها مثل كلمة «**غشٰوة**»، التي قُرِئت «**غشوة**»، ولفظ «**يخٰدعون**»، الذي قُرِئَ «**يَخْدَعُونَ**» بما لا يسمح بوجود قراءة أخرى يمكن أن يسعها جسم المكتوب، أو يقلّل من فرص وجودها. وإذا كانت الكلمات، التي اتّبع في رسمها الإملاء العادي مستعيضاً فيها عن الرّسم العثماني، كثيرة جدّاً، فإنّه لم يقطع قطعاً كليّاً مع الرّسم العثماني؛ لأنّه أبقى على رسم «**الصّلوٰة**» و«**الزّكوٰة**»، وغيرها من الكلمات الأخرى التي كُتِبَت بالرّسم العثماني.

أمّا بالنسبة إلى الهمزة، فإنّ رسمها في مصحف طهران يستجيب لقراءة التسهيل المعروفة عند الكثير من القرّاء. ويمكن أن ننظر في كيفيّة قراءة اللفظ «**ءأنذرتهم**»، في [البقرة 6/2]، فقد ذكر القرطبي أنّ أهل المدينة، وأبا عمرو ابن العلاء، والأعمش، وابن أبي إسحاق (ت 121هـ)، قرؤوا بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية، وهو اختيار الخليل بن أحمد، وسيبويه، **وهي لغة قريش، وسعد بن بكر**[11]. وتشعّبت المعطيات في المصنفات الأخرى، فكان أوضحها ما أورده البنّا في كتابه (**إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**)[12]؛ فذكر الأوجه التي قرأ بها القرّاء اللفظ «أأنذرتهم»، فنسب قراءة تسهيل الهمزة الثانية، كالتي رسمت في مصحف طهران، إلى مجموعة من القرّاء. لكنّ الذي يثير الانتباه أنّ المشرفين على طبع مصحف طهران وضعوا تحت ألف الهمزة الثانية في اللفظ {أَأَعْجَمِيٌّ} [فصّلت 44/41] كلمة «**تسهيل**» بخطّ صغير جدّاً علامة على قراءة حفص بتسهيلها، فكتبها: **أَاَعْجَمِيٌّ**، ما يعني أنّ الهمزة قد رسمها الناسخ

11- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص185.

12- الدمياطي، البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص376.

بطريقتين: [ء] و[ـــ] فوق الألف؛ والرّسم الثاني هو المعتمد في رسم الهمزة المسهّلة في المصحف برواية ورش عن نافع.

ونودّ أن نسوق، هنا، ملاحظة متعلّقة بمصحف طهران؛ إذ يبدو أنّ تحرّره من الرّسم العثماني، في كثير من المواضع المطّردة، هو خاصّية من خصائص الخطّاطين الأتراك إبّان الدّولة العثمانيّة. ويؤكّد هذه الملاحظةَ الأصلُ الذي اتّبع في طبع هذا المصحف، فهو يعود إلى نسخة أهدتها والدة السلطان عبد العزيز بن السلطان محمود خان العثماني إلى مرقد الشيخ الجنيد سنة (1278هـــ). وهي، حسب ما جاء في تعريف المصحف، محفوظة في مكتبة الإمام الأعظم، وخطّها الخطّاط حافظ محمّد أمين الرّشدي سنة (1236هـــ)[13].

6- الاختلاف الذي يظهر بين القراءات السبع/ العشر:

وهو المظهر الأكثر تواتراً في كتب القراءات المهتمّة بقراءاتهم، فهي تحشد أغلب المظاهر التي اتفقوا فيها، وكذا الأمر بالنسبة إلى ما اختلفوا فيه، فتسردها مفصّلة، أو مجملة، كلٌّ حسب المنهج الذي توخّاه لنفسه، والقراءة التي يميل إليها. ويمكن أن نعود، على سبيل المثال، إلى **(كتاب السبعة)** لابن مجاهد. ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن مجاهد في بداية كتابه من: «**ذكر اختلاف القرّاء في فاتحة الكتاب: اختلفوا في قوله ملك يوم الدين الفاتحة4/1 في إثبات الألف وإسقاطها فقرأ عاصم والكسائي {مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} بألف وقرأ الباقون «ملك» بغير ألف ولم يمل أحد الألف من «مَالِكِ» [...] عن أبي معمر** (ت 224هـــ) **عن عبد الوارث** (ت 180هـــ) **عن أبي عمرو أنّه قرأ «مَلْكِ» ساكنة اللام، وروى غيره عن عبد الوارث عن أبي عمرو «مِلْكِ» مكسورة الميم، وساكنة اللام** [...]**، وهذا من اختلاس أبي عمرو الذي ذكر أنه كان يفعله كثيراً**»[14].

وفي خضمّ هذا العرض، يذكر ابن مجاهد، في كثير من الأحيان، حجّة كلّ قارئ في ما اختاره من وجه للقراءة، مستنداً إلى اللّغة، أو المعنى، أو رأي القارئ نفسه. لكنّ هذا لا يعني أنّه يذكر كلّ الاختلافات، فهو لم يعرض ما أورده ابن عطية، وأبو حيان في قراءة اللفظ سابق الذكر. قال ابن عطيّة: «**وروي عن نافع إشباع الكسرة فقرأ <مَلِكِي>**»[15]. وقال أبو حيّان: «**وقرأ أحمد بن صالح** (ت 248هـــ) **عن ورش عن نافع: <مَلْكِي>**»[16].

13- مصحف طهران، ص668-669.

14- ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ج1، ص104.

15- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص68.

16- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص133-134.

أمّا بالنسبة إلى الاختلاف بين القرّاء العشرة، فيمكن مطالعته في كتاب ابن الجزري (**النشر في القراءات العشر**)، فهو يضيف إلى اختلافات القرّاء السبعة ما اختلف فيه خلف، وأبو جعفر، ويعقوب؛ لذلك نراه يركّز على قراءات الرّواة، وأصحاب الطرق[17].

7- الاختلاف الذي يظهر في الاختيار الواحد:

ونقصد بذلك أن يُرْوَى عن القارئ الواحد أكثر من قراءة في موضع واحد. وهذا المظهر مطّرد عند جلّ أصحاب الاختيار، إن لم نقل كلّهم. ويمكن أن ننظر، على سبيل المثال، في اختيار عاصم. ومن أمثلة الاختلافات، التي رويت عنه، ما يأتي:

	رواية حفص	رواية أبي بكر	رواية جبلة عن المفضل	رواية أبان العطار
	عن عاصم			
البقرة 3/2	(يُؤْمِنُونَ)	«يُومِنُونَ»(*1)	-	-
البقرة 7/2	(غِشَاوَةٌ)	-	«غِشَاوَةً»(*2)	-
البقرة 40/2	(نِعْمَتِيَ)	-	«نِعْمَتِي»(*3)	-
البقرة 51/2	(اتَّخَذْتُمُ)	«اتَّخَتُّمْ»(*4)	-	-
البقرة 58/2	(نَغْفِرْ)	«يَغْفِرْ»(*5)	«تُغْفَرْ»(*6)	-
البقرة 97/2	(لِجِبْرِيلَ)	-	-	«لجبرئيل»(*7)
البقرة 124/2	(عَهْدِي)	«عَهْدِيَ»(*8)	-	-

17- انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2.

*1- الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج1، ص83.

*2- الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص23.

*3- ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، ص196.

*4- المصدر نفسه، ص155.

*5- ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن**، ص13.

*6- الرّازي، **مفاتيح الغيب**، ج3، ص96.

*7- ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، ص167، غير أنّ أبا حيان نسب إلى أبان العطار قراءة «**لجبرئلّ**». انظر: أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، ج1، ص486.

*8- ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، ص196.

والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فحفص وأبو بكر (ت 193هـ)، والمفضل (ت 168هـ)، وأبان العطار (ت بعد 160هـ)، كلّهم قرؤوا عن عاصم، وقد قرأ عليه غيرهم، ورووا عنه أيضاً قراءات مخالفة لقراءته التي رواها حفص عنه. لكنّ المهمّ، هنا، هو الخروج من وضع الاختلاف إلى وضع الاتفاق، إذا نظرنا إلى النقاط، التي يلتقي فيها أصحاب الاختيار، ولاسيّما منهم القرّاء السبعة، أو حتّى العشرة. فقراءة عاصم {يُومِنُونَ} بغير همز هي نفسها قراءة أبي عمرو بن العلاء، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع. وقراءته «**اتَّخَتُّمْ**» بإدغام الذال في التاء جعلته يلتقي فيها مع ابن عامر، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ونافع، بعد أن كان مخالفاً إيّاهم مع ابن كثير[18]. وقراءته {**نَغْفِرْ**} بالياء يلتقي فيها مع نافع، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع[19]، ويوافق ابن عامر عندما يقرؤها بالتاء[20].

8- الاختلاف الذي يظهر عند الراوي الواحد: مرويّات حفص أنموذجاً

اختار علماء القراءات حَفصاً بن سليمان الأسدي من بين أهمّ رواة عاصم بن أبي النجود؛ ليثبتوا روايته عنه. وعلى الرغم من أنّ كتب الجرح والتعديل لم تذكر هذا الراوي بخير في مجال رواية الحديث[21]، فإنّ ابن مجاهد، وغيره ممّن جاء بعده، قد اختاروا روايته قراءةَ عاصم لتكون مثبتة في كتبهم من الروايات من القراءات السّبع. ورأى ابن الجزري أنّ القدامى عَدُّوه أثبت رواة عاصم لقراءته، ولعلّ ذلك يعود إلى القرابة التي تربطه به[22]. وذكر ابن مجاهد الأسانيد التي اتصلت بحفص في رواية قراءة عاصم، وهي:

- محمّد بن يحيى الكسائي الصغير (ت 310هـ) عن أبي الحارث الليث بن خالد (ت 240هـ) عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم.

- أحمد بن علي الخزاز (ت 286هـ) عن أبي عمر هبيرة بن محمّد التمّار عن حفص عن عاصم.

- أبو محمّد الرقي عن أبي عمر الدوري (ت 246هـ) عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم.

18- المصدر نفسه، ص155.

19- الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج1، ص226.

20- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص414.

21- أورده ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين، فترجم له بقوله: «حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر الأسدي القارئ البزاز وهو صاحب عاصم...قال يحيى: ضعيف، وقال مرّة: ليس بثقة، وقال مرّة: كذاب. وقال أحمد ومسلم والنسائي: متروك الحديث... وقال البخاري: تركوه. وقال السعدي: قد فرغ منه منذ دهر. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (ت 283هـ): كذاب متروك يضع الحديث. وقال ابن حبان (ت 354هـ): كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل... وقال أبو زرعة (ت 281هـ): والدارقطني (ت 385هـ): ضعيف». ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج1، ص221.

22- فهو ربيبه. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص156.

ـ محمّد بن حماد بن ماهان الدباغ عن أبي الربيع (ت 234هـ) عن حفص عن عاصم.

ـ أبو بكر وهب بن عبد الله المروزي عن الحسن بن المبارك الأنماطي المعروف بابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح بن صبيح (ت 221هـ) عن حفص عن عاصم[23].

وبتعدّد هذه الأسانيد تعدّدت الاختلافات عن الرّاوي حفص في نقلها لرواية حفص عن عاصم. وقد اخترنا أمثلة أربعة لعرض مظاهر ذلك الاختلاف:

المثال1: **{اشْتَرَاهُ}** [البقرة 102/2]:

قرأ هبيرة عن حفص	غير هبيرة عن حفص
(اشْتَرَاهُ) [البقرة 102/2] بالإمالة [القراءة المثبتة في مصحف المدينة النبوية]	«اشْتَرَاهُ» [البقرة 102/2] بالتفخيم

المثال 2: {لَيْسَ الْبِرَّ} [البقرة 177/2]:

قرأ هبيرة عن حفص	قرأ حفص عن عاصم
- «**ليس البرُّ**» [البقرة 177/2]، بالرّفع - **(ليس البرَّ)** [البقرة 177/2]، بالنصب أيضاً	**(ليس البرَّ)** [البقرة 177/2]، بالنصب [القراءة المثبتة في مصحف المدينة النبوية]

المثال 3: **{أَرْجِهْ}** [الأعراف 111/7]:

هبيرة عن حفص	غير هبيرة عن حفص
(أَرْجِهْ) [الأعراف 111/7]، بالجزم [القراءة المثبتة في مصحف المدينة النبويّة]	«**أَرْجِهِ**» [الأعراف 111/7]، بالكسر

المثال 4: {الْمَشْأَمَةِ} [البلد 19/90]:

الخزاز عن محمّد بن يحيى عن أبي الربيع عن حفص	الدباغ عن أبي الربيع عن حفص
«**الْمَشْأَمِـةِ**» [البلد 19/90]	«**الْمَشْأَمَـةِ**» [البلد 19/90]

تمثّل هذه الأمثلة نماذج من الاختلاف في الرّواية عن حفص أحد أهمّ الرّواة عن عاصم. وقد وقفنا عليها كلّها في (**كتاب السبعة في القراءات**) لابن مجاهد[24]. والمتمعّن فيها يرى أنّها مختلفة من حيث عدد

23- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص95.

24- انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص155، 168، 176، 213، 288، 289، 291، 687.

الرّواة الذين احتوى عليهم كلّ مثال، فكلّما كان العدد أكبر، كان الاختلاف أكثر؛ ففي المثال الثاني، روى هبيرة عن حفص الرفع والنصب في لفظ «البرّ»، وروى حفص عن عاصم النصب؛ ما يعني أنّ الرّاوي، وصاحب الطريق، قد توافقا في إحدى القراءتين؛ فنسبة الاختلاف يمكن أن تقدّر بالثلث ⅓، وهي أقلّ نسبة اختلاف يمكن تسجيلها بين جميع هؤلاء الرّواة. وإذا انتقلنا إلى المثالين الأوّل والثالث، فإنّ هذه النسبة ترتفع إلى النصف ½؛ لأنّ صاحبي الطريق قد أثبت كلّ منهما قراءة مختلفة عن الأخرى، ولم يشيرا إلى أنّ الرّاوي حفص قرأ بهما معاً كما هو الحال بالنسبة إلى القراءة في المثال الثاني. وتزداد دائرة الاختلاف في الاتساع عندما يزيد عدد الرواة في المثال الرّابع؛ إذ بلغ عددهم الأربعة، دون اعتبار من تكرّر منهم في السَّندين، لذلك بلغت نسبة الاختلاف ثلاثة أرباع ¾؛ فبلغ عدد القراءات في لفظ «المشأمة» ثلاثة: القراءة بفتح الميم الثانية وتخفيفها، وهي المثبتة اليوم في مصحف المدينة النبويَّة، والقراءة بفتحها مع تشديدها، والقراءة بكسرها.

وإذا نظرنا في الاختلاف بين الروايات، التي رُويت عن حفص عن عاصم، تأكّد لدينا أنّه اختلاف في النقط، وينقسم إلى نوعين: نقط إعجام، وهو الذي يميّز بين الحروف المتشابهة، كالجيم، والحاء، والخاء، ونقط الإعراب الذي يدلّ على حركة الحرف سواء كانت فتحة أم ضمّة أم كسرة. وقد مثّل النقط بنوعيه إحدى أكبر المعضلات، التي اعترضت المسلم عند قراءته المصاحف التي كانت خلواً منه. لذلك اشتهر المثل القائل «**لا تقرأ القرآن من مصحفيٍّ**». ويفترض التنقيط اشتراك اللفظين أو الألفاظ في صورة واحدة واختلافها في الجذور، فلفظا {**غِشَاوَةً**} [البقرة 7/2]، و[الجاثية 23/45]، و{**فَأَغْشَيْنَاهُمْ**} [يس 9/36]، يشتركان في الرّسم مع لفظي «**عَشَاوَةٌ**» التي قرأ بها طاووس (ت 106هـ) في الموضعين[25]، وقراءة «**فأعشيناهم**»، التي نُسِبت إلى النّبي، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وأبي رجاء (ت 105هـ)[26]، وابن عباس[27]، ولفظ {**خَلِيفَةً**} [البقرة 30/2] قرأه زيد بن علي (ت 122هـ)، وعمران (ت؟) «**خليقة**» بالقاف عوضاً عن الفاء[28]. وقرأ قتادة (ت 117هـ)، «**فأقْيُلُوا**» بدل {**فَاقْتُلُوا**} [البقرة 54/2][29].

ويمكن أن نعود إلى ألفاظ كثيرة عوّلنا في استخراجها على أمرين: أوّلهما ورود رواية أو أكثر في قراءتها قراءة مخالفة، ومن ثمّ هي ألفاظ تحتمل -ولو نظريّاً- إعجامها بأكثر من وجه. أمّا ثانيهما، فيتّصل

25- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص10.

26- المصدر نفسه، ص125-127.

27- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج20، ص496.

28- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص263. الأندلسي، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص289.

29- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص13.

بالألفاظ التي تتوافر فيها صفة الإعجام هذه، ولم نقف فيها على قراءة مخالفة لها، فقد أهملناها لأنّ أساس عملنا هنا هو الاختلاف والتعدّد[30].

فكلّ القراءات، التي تضمّنها الجدول سابق الذكر، موافقة للرّسم العثماني، على الرغم من اختلاف نقطها عند القرّاء؛ لأنّ نقطها لا يُعدّ جزءاً منه، بل يُعدّ مكمّلاً له، بما أنّه جاء بعده بسنوات كثيرة من تدوين المصحف الإمام.

9- الاختلاف الذي يظهر في لغات القبائل:

وهو اختلاف فرضه ما تميّزت به لغات القبائل، وما فيها من أقيسة نظم الكلام، التي ظهرت في القراءات، فكانت سبباً من أسباب الاختلاف أيضاً. وكثيراً ما فُسّر حديث الأحرف السبعة بنزول القرآن على سبع لغات هي لغات العرب، وهو تفسير يجد بعض وجاهته في الأمثلة المتوافرة في المصحف الإمام من لغات العديد من القبائل. وأهمّ الأمثلة، من حيث الكثرة، قراءات أبي عمرو بالإدغام الكبير، وقراءات الحسن البصري، وغيرها من القراءات، التي خلت من الهمز. وإذا كنّا قد تعرّضنا إلى أمثلة من الإدغام الكبير في الفصل الثاني من الباب الأوّل من هذا العمل، فإنّ قراءات الحسن البصري تبدو جديرة بالاهتمام، فقد كان لا يهمز.

ولعرض هذا المظهر من مظاهر الاختلاف، يكفي أن ننظر في تفسير الطبري، الذي اعتمد، أحياناً، في توجيه القراءات وبيان فصاحتها على مدى متانة اللغة، التي قُرِئت بها من حيث انتماؤها القرشي، أو فصاحتها، ومدى انتشار استعمالها بين العرب. غير أنّ هذا المقياس جعل الطبري، وغيره من المفسّرين وعلماء القراءات، يكشفون عن سبب من أسباب الاختلاف، وهو اختلاف لغات القرّاء باختلاف الانتماء القبلي، واختصاص كلّ قبيلة بطريقة في تصريف كلامها وفق قواعد وقوانين لسانيّة تأسّست قبل ظهور النصّ القرآني، فجرى إخضاعه لمقتضيات تلك القوانين؛ فظهر الاختلاف في قراءة اللفظ الواحد باختلاف تصريف القبائل لقوانين النطق به.

ومن الأمثلة، التي أوردها الطبري في هذا الصّدد، اختلافهم في لفظ «**ربْوَة**» في [البقرة 265/2]؛ إذ ورد فيها ثلاث لغات، وقد قرأ بكلّ لغة منها جماعة من القرّاء، فقرأ أهل المدينة والحجاز والعراق بضمّ الرّاء فيه، وقرأ أهل الشام، وبعض أهل الكوفة، بفتحها، ويقال **إنّها لغة لتميم**. وقرأ ابن عباس بكسرها[31].

30- انظر الفصل الثاني من هذا الباب، العنصر الثاني: الخطّ والرسم والكتابة.

31- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج5، ص536.

واختلفوا أيضاً في قراءة لفظ «الحجّ» من سورة آل عمران 97/3، فقرأ ذلك جماعة من قرّاء أهل المدينة والعراق بالكسر، وهو **لغة أهل نجد**، وقرأ جماعة أخرى منهم بالفتح، وهو **لغة أهل العالية**، والكسر والفتح لغتان معروفتان للعرب[32].

كما اختلفوا في قراءة الفعل «يجرمنكم»، فقرأ عامّة قراء الأمصار **{وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ}** [المائدة 2/5] بفتح الياء من «**جَرَمَ يَجْرِمُ**»: «**وهي اللغة المعروفة السائرة عند العرب**». وقرأ يحيى بن وثاب، والأعمش من الكوفيين، برفع الياء من «**أجْرَمَ يُجْرِمُ**»، وهي **لغة شاذة**[33].

ويرى الطبري أنّ أهل الحجاز ينصِبون لفظ «**البشر**» إذا أسقطوا الباء من الخبر، فقالوا: «**ما عمرو قائماً**». **وأمّا أهل نجد، فإنّ من لغتهم رفعه**، يقولون: «**ما عمرو قائم**». ومثال هذا القياس قراءة عاصم برواية حفص للآية **{ما هَذا بَشَراً}** [يوسف 31/12]، وهي، في ما يذكر الطبري، لغة أهل الحجاز، أمّا الرفع، فقال إنّه لم يقرأ به أحد[34].

ولعلّ نفي الطبري متعلّق بالقرّاء المشهورين؛ لأنّ ابن الجوزي اعترض على ذلك، مؤكّداً أنّ «**مَا هَذَا بَشَرٌ**» بالرفع قراءة أبي المتوكل (ت 108هـ)، وأبي نهيك (من الطبقة الثالثة)، وعكرمة (ت قبل 104هـ)، ومعاذ القارئ (ت 63هـ)[35].

ويقول الطبري: «**اختلفوا في لفظ <وقرّي>، فأمّا أهل المدينة، فقرؤوه {وَقَرِّي}** [مريم 26/19] **بفتح القاف على لغة من قال: قَرِرت بالمكان أَقَرّ به، وقَرِرت عيناً، أقرّ به قُروراً، وهي لغة قريش فيما ذكر لي، وعليها القراءة. وأمّا أهل نجد، فإنّها تقول: قررت به عيناً أقر به قراراً، وقررت بالمكان أقرّ به، فالقراءة على لغتهم (وَقِري عَيْناً) بكسر القاف، والقراءة، عندنا، على لغة قريش بفتح القاف {وَقَرِّي}** [مريم 26/19]»[36].

واختلفوا أيضاً في قراءة الفعل «يسحت» من قوله **{فَيُسْحِتَكُمْ}** [طه 61/20]، فقرأه عامّة قرّاء أهل المدينة والبصرة، وبعض أهل الكوفة (**فَيَسْحَتَكُمْ**) بفتح الياء من سحت يَسحت، **وهي لغة أهل العالية**. وقرأته عامّة قراء الكوفة **{فَيُسْحِتَكُمْ}** بضمّ الياء من أسحت يسحت. **وهي لغة أهل نجد**. وبيّن الطبري أنّهما لغتان

32- المصدر نفسه، ج7، ص45-46.

33- المصدر نفسه، ج9، ص485.

34- المصدر نفسه، ج16، ص84.

35- ابن الجوزي، تفسير زاد المسير، ج4، ص219. انظر أيضاً: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص181-182.

36- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج18، ص182.

مشهورتان، غير أنّ لغة أهل العالية أفصح، وهو الذي اختاره[37]. والحصب، في لغة أهل اليمن، الحطب، والمعروف عند العرب أن الحصب هو الرّمي في لغة أهل نجد، والحضب هو كلّ ما هيجت به النار، وأوقدت به، فهو، عند العرب، حضب لها، وقد قرأ بذلك ابن عباس، وقرأ عليّ وعائشة حطب بالطاء في الآية **{حَصَبُ جَهَنَّمَ}** [الأنبياء 98/21][38].

واختلفوا في قراءة قوله **{فِي مَسْكَنِهِمْ}** [سبأ 15/34]؛ فقرأ حمزة بفتح الكاف، وقرأ عامّة قرّاء الكوفيين «**فِي مَسْكِنِهِمْ**» على التوحيد، وبكسر الكاف، **وهي لغة لأهل اليمن** حسب ما يورده الطبري[39].

يظهر، إذاً، أنّ مظاهر الاختلاف متعدّدة، وفق ما عرضناه، ولئن كان عرضنا لها مقتضباً جدّاً، فإنّ غاية هذا الفصل الاقتصار على رصد تجلّيات الاختلاف، فكان ما قدّمنا. ولعلّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ هذه المظاهر كلها يمكن إدراجها ضمن نوعين من الاختلاف هما: اختلاف تلفّظ، واختلاف رسم، أو اختلاف قراءة، واختلاف كتابة.

اختلاف التلفظ وجسم اللّفظ واحد:

وهو الذي لم يتغيّر فيه جسم المكتوب؛ إذ حُوفِظَ فيه على رسمه. لكنّ صياغته التلفظيّة هي التي تبدّلت. وأسباب تبدّله متعدّدة سنحاول تفصيل القول فيها في الفصل الآتي، ونذكرها هنا اختصاراً للدّلالة على نوع الاختلاف؛ فمنها النقط بنوعيه، ومنها طبيعة الخطاب الشّفوي، ومنها عامل الذاكرة في حفظ النصّ، بالإضافة إلى عوامل ذاتيّة تعود إلى القارئ نفسه. ويندرج تحت هذا النوع روايات الرّواة، وأصحاب الطرق، الذين انحسرت اختلافاتهم غالباً في التنقيط، وكيفيّة النطق بالحروف في مواضع معيّنة.

اختلاف الرسم:

لا بُدّ من التنبيه، أوّلاً، إلى أنّ اختلاف الرّسم في مواضع بعينها لا يحدث تغييراً في قراءة اللفظ من حيث الأداء؛ فبعض الألفاظ، التي اختلف في رسمها، تقرأ في كلا الرّسمين بالأداء نفسه. وهذا الأمر ينطبق على الألفاظ التي وقفنا عليها في مصحف أمة الله فاطمة، والمصحف المذهّب، مثل لفظي **{قَضَى}** [البقرة 117/2] و**{نَرَى}** [البقرة 144/2]، اللّذين كُتِبَا بالألف في المصحف الأوّل، ولفظ **{بَلَاءٌ}** [البقرة 49/2]، الذي كُتِبَت فيه الهمزة على الواو في المصحف المذهّب. إضافة إلى التراكيب **{إِنْ شَاءَ}** [البقرة 70/2]،

37- المصدر نفسه، ج18، ص326.
38- المصدر نفسه، ج18، ص535-536.
39- المصدر نفسه، ج20، ص376.

و{**إِنْ كانَتْ**} [البقرة 94/2]، و{**لَبِئْسَ ما**} [البقرة 102/2]، التي كُتِبَت كلها ملتصقة الحروف على شكل كلمة واحدة.

أمّا الاختلافات الأخرى، فيمكن تصنيفها إلى اختلاف بالنقص، واختلاف بالزّيادة. وعلى الرغم من أنّ الفارق يبدو جوهريّاً بينهما، فإنّهما متساويان في الدّرجة نفسها، سواء أكان الاختلاف بزيادة حرف أو كلمة أو تركيب أو آية أو سورة، أم كان الاختلاف بحذف ذلك كله. وقد وقفنا على هذا النوع في كلّ المصاحف التي رصدنا الاختلاف فيها. وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الاختلاف يمسّ جسم المكتوب في المصحف الإمام زيادة ونقصاناً، فإنّ المصنفات تعاملت معه بمستويات في القبول والرّفض مختلفة. ولا يدلّ هذا التعامل على اتّبَاعِهم منهجاً واضحاً يمكن ملاحظته في مصنّفاتهم؛ إذ يمكن أن يفاجئ الواحد منهم القارئ بقبول قراءة فيها من الزّيادة ما لا يمكن أن تحتمله المصاحف العثمانيّة مجتمعةً على حدّ تعبير ابن الجزري، في حين تراه يرفض رفضاً عنيفاً قراءة أخرى لا يتغيّر الرّسم فيها؛ فاقتصر الاختلاف على النقط أو الإعراب[40].

برزت، إذاً، مظاهر الاختلاف مادّة متفاوتة الغزارة في المصنّفات التي اشتغلنا عليها، وقد ظهر حجمها الحقيقي في المعاجم الحديثة، التي عوّلت على الكثير من المصادر في جمع مادّتها، نذكر منها، على سبيل المثال، (**معجم القراءات**) لمؤلفه عبد اللطيف الخطيب. وعلى الرغم من إلمامه بجلّ القراءات، لم تسمح طبيعة منهجه له بذكر عدد آخر منها تضمّنته كتب الحديث، والقراءات، والتفسير، والأدب. فتقيّده بذكر القراءات المتعلقة باللفظ أو التركيب، الذي تضمنته آيات السور المئة وأربع عشرة، لم يسعفه بذكر النصوص التي لم تنسبها المصادر إلى آية أو سورة بعينها من تلك السور: مثل ما يُسمّى آية الرجم، وآية الولد، وآية الرّضاع، ناهيك عمّا نُسِبَ إلى بعض المصاحف القديمة من سورٍ لم يتضمّنها المصحف الإمام كسورتي الخلع والحفد؛ بل إنّه لم يذكر بعض القراءات الشيعيّة، التي أثبتتها المصادر السّنيّة، كقراءة «**وَلَقَدْ نَصَرَكُمْ اللهُ بِبَدْرٍ بِسَيْفِ عَلِيّ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ**»، التي ذكرها القرطبي في مقدّمة تفسيره، ولم يَعُدْ إلى ذكرها عند تفسيره الآية (123) من سورة آل عمران (3)[41]؛ بل إنّ عبد اللطيف الخطيب قد تجاوز هذه الآية تجاوزاً كليّاً، معتبراً إيّاها خالية من القراءات المخالفة[42].

40- قارن، على سبيل المثال لا الحصر، بين تعامل المفسّرين مع الآية: {وَالسّارِقُ وَالسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما} [المائدة 38/5]، التي قرأ بها ابن مسعود، «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانِهِمَا» [الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج10، ص294]. وتعاملهم مع الآية: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً} [النساء 164/4]، التي قرأها إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، «وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَى تَكْلِيمًا» بنصب لفظ «الله». ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص36. ابن جني، المحتسب، ج1، ص204.

41- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص80.

42- الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج1، ص567-568.

كما لم يذكر قراءة عمرو بن عبيد «**تَبَّتْ يَدَا مَنْ عَمِلَ بِمِثْلِ مَا عَمِلَ أَبُو لَهَبٍ**» [المسد 1/111]، التي أوردها الخطيب البغدادي (ت 463هـ) في تاريخه[43]، وغيرها من القراءات الأخرى التي لم يذكرها؛ فبالإضافة إلى تجاهل عدد من القراءات الشيعيّة، لم يعتمد إلّا على تفسير الطبرسي (**مجمع البيان**)، أحد أعلام الشّيعة في القرن السادس الهجري، الذي عوّل، أساساً، على ذكر قراءات القرّاء السبعة، فكان خالياً، أو يكاد، من القراءات التي تضمّنها (**تفسير العياشي**) أو (**تفسير القمّي**)، الذي يعود إلى القرن الثالث الهجري.

ونحن، إذ نورد هذه الأمثلة، ليس نقداً للخطيب، والحال أنّه بذل مجهوداً جبّاراً، طيلة سنوات، في إعداد هذا المعجم الضخم؛ بل لنؤكّد أنّ الإلمام بكلّ مظاهر الاختلاف أمر فيه عناء كبير لما يعترض الباحث من صعوبات كبيرة، خصوصاً في ما يتعلّق بتحقيق المصنّفات، التي أخرجها العاملون على تحقيقها وطبعها في نُسَخٍ أقلّ ما يُقال عنها إنّها تشويه للأصل، سواء كان مطبوعاً أم مخطوطاً[44]. لكن يبقى تساؤلنا قائماً عن السبب وراء سقوط تلك القراءات من المعجم، على الرغم من وجودها في أكثر من مصدر من المصنّفات التي اعتمدها عبد اللطيف الخطيب في تجريد القراءات وجمعها؟

43- البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت)، ج12، ص169.

44- انظر، على سبيل المثال، إلى حجم الأخطاء التي وردت في تفسير أبي حيان، طبعة دار الكتب العلميّة، 2001م، ولا سيّما منها الأخطاء المطبعيّة الواردة في القراءات، وأسماء القرّاء.

لائحة المصادر والمراجع:

- المصادر[45]:

I - المصاحف:

- مصحف أمة الله فاطمة، مصحف مخطوط سنة 1231هـ، مكتبة الأحقاف، مجموعة بن سهل، رقم 256.

- المصحف المذهّب، مصحف مخطوط سنة 1245هـ، دار المخطوطات القرآنيّة، حضرموت - صنعاء.

- القرآن الكريم، مصحف المدينة النبويّة برواية حفص عن عاصم، مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، المدينة المنورة، 1412هـ.

- القرآن الكريم، مصحف برواية ورش عن نافع المدني [من سورة مريم 19 إلى الناس 114]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1349هـ.

- القرآن الكريم، مصحف برواية حفص عن عاصم، دار القرآن الكريم، طهران، 1370هـ.

- القرآن الكريم، مصحف دولة الكويت [برواية حفص عن عاصم]، طبعة ذات السلاسل، 1982م.

II- المصادر المخطوطة:

- المهدي لدين الله محمّد بن المتوكّل على الله المطهر بن يحيى بن الهادي إلى الحق، عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن، مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم 189.

III- المصادر المطبوعة:

كتب التفسير:

- الفرّاء، يحيى بن زياد (ت 207هـ)، معاني القرآن، دار عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

- الطبري، محمّد بن جرير أبو جعفر (ت 310هـ)، تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمّد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، (د.ت).

- القرطبي، محمّد بن أحمد أبو عبد الله الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1985م.

- ابن العربي، محمّد بن عبد الله أبو بكر (ت 453هـ)، أحكام القرآن، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط3، 2003م.

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 542هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1993م.

- الطبرسي، الفضل بن الحسن أبو علي (ت 552هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، حققه وعلّق عليه لجنة من العلماء، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط1، 1995م.

45- مرتبة ترتيباً تاريخيّاً ضمن مشاغلها.

- ابن الجوزي (ت 597هـ)، عبد الرحمن بن علي بن محمّد أبو الفرج، تفسير زاد المسير في علم التفسير، ط. المكتب الإسلامي، (د.ت).

- الرازي، محمّد فخر الدين (ت 606هـ)، تفسير الرازي بالمعروف بالتفسير الكبير وبمفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1981م.

- أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف (ت 745هـ)، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، 1993م.

- الألوسي، محمود (ت 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

2- كتب القراءات وعلوم القرآن:

- السجستاني، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث (ت 316هـ)، كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جيفري، المطبعة الرحمانيّة، القاهرة، ط1، 1936م.

- ابن مجاهد، أبو بكر (ت 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1972م.

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت 370هـ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق آرثر جيفري، مكتبة المتنبي، مصر، (د.ت).

- ابن جني، عثمان أبو الفتح (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وغيره، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.

- ابن الجزري، محمّد بن محمّد (ت 833هـ): النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمّد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

- البنا، أحمد الدمياطي (ت 1292هـ)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، القاهرة، 1359هـ.

3- كتب التاريخ والرجال والتراجم:

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ): الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1406هـ.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

المراجع:

المراجع العربيّة والمعرّبة:

- الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2002م.

المراجع باللسان الأجنبي:

- Jeffery, Materials for the history of the text of the Qur'an, the old codices, Leiden, 1937.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2019

جميع الحقوق محفوظة © 2019